المذكرة الإستخلاصية

أولا- تعريف المذكرة الاستخلاصية وأهدافها :

1- تعريف المذكرة الاستخلاصية

لتحديد المقصود من المذكرة الإستخلاصية وجب إبتداءا أن نبين أنها أحد الأعمال التي قد يكلف بها الطالب الجامعي أو المترشح إلى مسابقة مهنية معينة أو الموظف بأحد المؤسسات، فهي تتطلب تقنيات منهجية لإعدادها، لأن الطالب خلال إعدادها يتعامل مع عدد من الوثائق يجب عليه أن يستخرج أهم ما ورد فيها من مسائل وإشكالات قانونية ويحاول الإجابة وتقديم الحلول لها.

لذلك ولتحديد المقصود من المذكرة الإستخلاصية وجب التعرض إلى جانبين:

أ- الجانب الشكلي :

يركز هذا الجانب على المذكرة الاستخلاصية كوثيقة أو مجموعة وثائق تتطلب تحليلها وتسجيل ما استخلصه طالبها من مسائل، واستنتاجه من حلول، وبهذا الاعتبار فان المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة من الوثائق تتكلم عن فكرة معينة أو تعالج موضوعا معينا فقد تكون نصا أو نصا أو رأيا فقهيا أو مقتطفا من كتاب قانون معين، أو نصا من جريدة معينة، أو حكم أو قرارا قضائيا،و المهم في ذلك كله ان المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع و تتمحور على فكرة أو مجموعة أفكار و قد تكون متناقضة في مظهرها فيحرص القائم بها على إزالة هذا التناقض واستخلاص ما تضمنته من مسائل و إشكالات و حلول قانونية.

ب- الجانب المنهجي :

إن مصطلح مذكرة يشير إلى أن الطالب و هو بصدد إعداد مذكرة استخلاصية ينجز بحثا بمواصفات علمية، وهو علميا يجعل المذكرة الاستخلاصية شكلا من أشكال البحث العلمي المختصر[1].

يتعين على الطالب من خلال هذه المذكرة أن يتعامل مع عدة وثائق قانونية فقهية أو قضائية يقوم بتحليلها واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة، استنادا إلى خطة منهجية محكمة، ليسترشد بها عند تحديد المذكرة.

فالمذكرة الاستخلاصية عمل علمي غاية في الدقة يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، إذ يتوجب على الطالب بذل مزيد من الجهد من اجل الخروج بملخص لموضوع الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية المعروضة عليه ويستعرض ما تضمنته من أفكار ومسائل تتطلب قدرا من التحليل العلمي الوافي و الكافي بعيدا عن التطويل المخل و الاختصار الممل.

و هنا يمكننا القول أن المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية و الفقهية و القضائية بطريقة علمية بهدف استخلاص ما تضمنته من أفكار أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق، وتلخيصها و استخلاص ما اشتملت عليه و تضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل، إنتهاءا بتقييمها وربما تقويمها، عبر ما يسجله من نتائج و يعرضه من حلول، ذلك لأن وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا و تتقارب أو تتفق موضوعا وتنفرد منهجيا، من خلال طريقة إعدادها إضافة إلى اعتمادها على مناهج مختلفة[2].

---

[1] – عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للطباعة والنشر، الجزائر ص.224.

[2] عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص.225.

2- أهداف المذكرة الاستخلاصية:

إّن أول ما يتبادر إلى الّذهن أّن المذكرة الاستخلاصية في ميدان البحث العلمي القانوني كما تقّدم من تعريفها تستهدف التوصل إلى الاستخلاص والاستنتاج والاستنباط والتلخيص بمفهومه العلمي أي بطريقة علمية منظمة تستوعب الأفكار والمسائل والحلول.

وهذا هو الهدف العام من وراء إعداد مذكرة استخلاصية في ميدان العلوم القانونية، وتفصيله في الّنقاط التالية :

1-تدريب الطالب على التّفكير العلمي القانوني المنهجي.

2-تلقينه مهارات البحث العلمي المختصر من خلال استيعاب القواعد الصحيحة لمنهج التّحليل والاستقراء والاستنتاج والاستنباط، مع تمكينه من التّدرب على تطبيق أسلوب الّتلخيص.

3-تدريبه على الطريقة العلمية الصحيحة في التعامل مع الوثائق القانونية وغيرها من الوثائق الفقهية والقضائية.

4-تمكينه من عرض المشتملات الموضوعية للوثائق القانونية المتمثلة في استخلاص أفكارها والتّمييز بين الأفكار الّرئيسية والأفكار الثانوية المتفّرعة عنها، وما يتصل بها من مسائل قانونية (أساسية وثانوية أيضا)، ومعالجتها بطريقة منهجية.

5- تدريبه على مقابلة الّنصوص والقواعد التي تتضمنها الوثائق القانونية محل الّدارسة، وتلقينه روح النقد الإيجابي، والطرق العلمية للتّقييم والتّقويم، وعرض واختيار وإظهار الآراء الفقهية، والمقارنة والترجيح بينهما، لأّن المذكرة الاستخلاصية لا تقوم على نقل الأفكار والاكتفاء بعرضها دون تقييمها أو تقويمها.

6- تهيئة الطالب علميا وعمليا للترشح لوظيفة القضاء تحديدا باعتبار أّن المذكرة الاستخلاصية تندرج ضمن عمل القاضي، ولهذا فإّن إعدادها يندرج ضمن اختبارات الترشح

لوظيفة القضاء ، وأيضا يتدرب عليها الطالب القاضي في مرحلة تكوينه من خلال مقياس المنهجية الذي يتلقى فيه تقنيات إعداد مذكرة استخلاصية نظريا وتطبيقيا [1].

ثانيا- أنواع المذكرة الاستخلاصية

بحسب مجال المذكرة الإستخلاصية تحدد أنواعها التي من بينها:

1 المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية :

نعني بها المذكرة التي ترتبط بالمسار التكويني الأكاديمي للطالب الباحث في المؤسسات الجامعية فيعد في مرحلة التدرج أو ما بعد التدرج، يتمكن من خلالها الطالب الذي يكلف بإعداد مذكرة استخلاصية من آلية معالجة النصوص القانونية والفقهية والأحكام والقرارات القضائية وغيرها من النصوص.

2 المذكرة الاستخلاصية الرسمية :

نعني بها المذكرة الاستخلاصية التي تعدها الهيئات الرسمية داخل الدولة، ومنها المذكرة الاستخلاصية القضائية، فالطالب المترشح للقضاء يجب عليه الاطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية لأنها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للترشح لهذه الوظيفة، كما أن الطالب القاضي في مرحلة التكوين يجب عليه التمكن من منهجية إعدادها،لان عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة بما يصدره من قرارات و أحكام قضائية تهيئة له على العمل في القضاء لاحقا، كذلك بالنسبة لعمل القاضي في مرحلة تربصه فضلا عن مرحلة لاحقة (أي مرحلة تنصيبه) فانه يمارس منهجية استخلاص المسائل القانونية العالقة، وحلولها ميدانيا.

---

[1]- حريز أسماء، المرجع السابق، ص.132.

3- المذكرةالاستخلاصية المؤسساتية :

هي المذكرة التي يتم إعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما، مهما كان نوعها أو نشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف أو ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن ان يعد هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة أو الموظف المكلف بذلك[1].

ثالثا- منهجية إعداد المذكرة الاستخلاصية :

تعد صياغة المذكرة الإستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب، لأن موضوعها لا يكون معروفا بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولا من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة[1].

يحدد عدد صفحات المذكرة الإستخلاصية بـ 03 إلى 04 صفحات على الأكثر، ومن الضروري عند تحرير المذكرة الإستخلاصية أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، وهو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها.

تتضمن الإجابة في تحرير مذكرة إستخلاصية غالبا، مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤطرا ومبررا، ويجب على الطالب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي لجمل الوثائق وفقراتها وإنما التعبير على الأفكار الرئيسية التي تحتويها

ولإعداد المذكرة الإستخلاصية وجب إتباع المراحل التالية:

---

[1] -عبد المنعم نعيمي، المرجع نفسه، ص ص. 226-227.

[1] -بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر2016/2015، ص 67.

1- المرحلة التحضيرية :

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانونية التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة و ذلك بإتباع ما يلي :

أ- **تصنيف الوثائق** : حيث نبدأ بالسهلة التي تعطي فكرة دقيقة.

ب- **التمعن في الوثائق:** (طبيعة الوثائق- تاريخ الوثائق ..).

ج- **قراءة الوثائق المقدمة** : بحيث يجب على الطالب القراءة السريعة و المنهجية في نفس الوقت ، وذلك نظرا لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف، ويركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة، وبالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثائق في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا، وفي وجود أراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها[1].

- ✓ **القراءة الأولية السريعة** : و هي قراءة بسيطة وسطحية للنصوص القانونية والاجتهادات والآراء الفقهية و الأحكام و القرارات القضائية.
- ✓ **القراءة المتأنية الأساسية:** و تكون بشكل متأن يقف الباحث عندها على :

<u>نوع النصوص القانونية</u> و فحواها و مدى تطابقها و تناقضها بعضها البعض و إن كانت تحوي أصلا أو قاعدة عامة أو استثناءات عليك التسطير تحت كل كلمة من الكلمات المهمة و كذا يمكن استعمال عبارات لتوضيح النصوص المتناقضة و المتوافقة

<u>نوع الاجتهادات القضائية</u> (محكمة عليا – قرار مجلس..) و مدى توافقها و تباينها والأسس التي قضت بها في تطبيق النصوص السابقة الذكر، ثم جمع المتناقضات واستخراج القواعد الأساسية والأسس التي بني عليها كل اجتهاد أو قرار لأنه سوف يكون لها علاقة بشكل مؤكد مع النصوص السابقة الذكر.

---

[1]- سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص.81.

أخيرا **النصوص والآراء الفقهية** و مجموعة من آراء شراح القانون في الجزائر أو خارجها، حيث نتبع نفس الطريقة في استخراج ما يتوافق و ما يتناقض في ما بينها.

كنقطة أخيرة **مقارنة شاملة** يخرج فيها الباحث بخلاصة حول مدى التوافق والتباين الحاصل في الوثائق في مجملها[1].

د- تحليل الوثائق:

يجب على الطالب استبعاد المعلومات التي لا تهم في تحرير المذكرة الاستلاخصية بحيث يقوم الطالب بتحليل المعلومات المتحصل عليها من الوثائق و يقارنها مع بعضها حتى يحصل على أفكار رئيسة لتلك الوثائق لكي يتمكن من وضع خطة ملائمة.

هنا يتعّين على الطالب أن يفهم الوثيقة فهما دقيقا وعميقا حتى يتمكن من استخراج الأفكار الّرئيسية أو المحورية التي تشتمل عليها الوثائق المدروسة واستخلاص المسائل القانونية وتلخيصها لأّن الطالب في هذه الخطوة يفضل قراءة الوثائق دائما، لكن بصورة متأنية حتى مع قيامه بعملية التّحليل، وتحقق هذه الخطوة الّنتائج التالية:

- استخراج الأفكار الّرئيسية والأفكار الثانوية المتفرعة عنها، وتحقيقا لذلك ينصح الطالب عند قراءة الوثائق تسطير الجمل والفقرات حتى يسهل عليه تسجيل الأفكار الهامة في مسودة استعدادا لتّصنيفها وترتيبها بعد ذلك، واستثمار للجهد والوقت، وهذا يفيده لاحقا في ضبط خطة المذكرة.

- استخلاص المسائل القانونية والفقهية التي تشتمل عليها مضامين الوثائق المدروسة، ويراعي في ذلك درجة أهميتها بالّنسبة لموضوع الوثائق، مع ضرورة ترتيبها أيضا، وهنا ينصح الطالب بتسجيل ربحا هذه المسائل المستخلصة من كل وثيقة، ويلّ خصها بكيفية يتفادى بها العودة إليها في كل مّرة للوقت.

---

[1]- مصطفى قويدري، الوافي في المنهجية القانونية،الطبعة الاولى، مطبعة المسيلة ، 2012، ص114

– عند نهاية قراءة الوثائق تحليلها شكليا وموضوعيا، واستيعاب وفهم الموضوع كل وثيقة واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها، يتعّين على الطالب أن يقوم بترتيبها وتصنيفها، إذ يمكن من خلال ذلك التّعرف على تطّور الاجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها، وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

– إّن عملية التّحليل ممثلة في استخراج الأفكار من كل وثيقة واستخلاص المسائل كما أّن تحديدها يساعد الطالب على وضع خطة مناسبة لتحرير مذكرة استخلاصية تتألف من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة

هـ– وضع الخطة:

بعد أن يتمكن الطالب من فهم موضوع كل وثيقة والتّوصل إلى استخراج أفكارها ومسائلها، يتعّين عليه إعداد خطة مناسبة من شروطها :

– أن تعالج الخطة الوثائق معالجة منطقية وتسلسلية.

– أن تكون عناوين الخطة منسجمة ومتلائمة مع الأفكار الّرئيسية لكل وثيقة وما تطرحه أو تتضمنه من مسائل.

– أن تكون متوازنة من ناحية الموضوع والشكل (التّوازن الموضوعي والشكلي).

– بما أّن الاختصار والّتلخيص من خصائص المذكرة الاستخلاصية فإّن تقسيمها إلى مطالب (دون مباحث) يعّد كافيا.

– في سياق متصل لا حرج من تحليل وثيقتين أو أكثر في مطلب واحد، لكن من الخطأ البّين أن تكون المذكرة الاستخلاصية بأكملها عبارة عن مطلب واحد، فهذا لا يستقيم منهجيا، كما أّننا نرى أّن تخصيص كل مطلب بوثيقة لا مانع منه من الناحية المنهجية، ولو أدرج كل مطلبين ضمن مبحث واحد فلا مانع منه أيضا ، هذا وتجدر الإشارة إلى أّن إعداد المذكرة الاستخلاصية لا يخضع لخطة واحدة، ومهما قيل بخصوص ذلك، لا يمكن أن نلزم

الطالب بتقسيم معّين، وإّنما يتحّكم فيه طبيعة الوثيقة موضوع الوثيقة المدروسة وما تطرحه من أفكار وتشتمل عليه من مسائل

2- المرحلة التحريرية:

في هذه المرحلة يقوم الطالب باستخلاص الأفكار من الوثائق المقدمة له و تحرير مذكرة وفق المنهج التالي :

مقدمة : يجب أن تكون المقدمة مختصرة و قصيرة تتضمن **التعريف بالموضوع** الذي استخلصه الطالب من الوثائق المقدمة وتنتهي **بطرح إشكالية والتقسيم** الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية[1].

المتن : يقوم الطالب هنا بدراسة المسألة القانونية المعروضة عليه وفقا لخطة متسلسلة بناء على التقسيم الذي أعده في مقدمة المذكرة.

ويقوم الطالب فيه بتحليل الخطة المعتمدة حيث عليه مراعاة ما يلي:

- عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل من الوثائق المقدمة.
- عدم تخصيص مطلب لكل وثيقة.

إنما عليه أن:

- الاعتماد على الأفكار الأساسية التي تحتويها الوثائق المقدمة.
- الإشارة إلى الوثيقة المرجعية المعتمدة أثناء التحليل ، كذكر رقم المادة القانونية ورقم القانون وتاريخ صدوره، وأيضا رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي.
- الإشارة إلى الآراء الفقهية أو القضائية إن وجدت مع ذكر مصدر المعلوم[2].

---

[1]- سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص.81.

[2] - بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص. 69.

الخاتمة: فيها تكون الحوصلة النهائية للمذكرة الإستخلاصية، ولا يتصور أن تتكون خاتمة المذكرة الإستخلاصية من نتائج أو توصيات كما في البحوث الأكاديمية العادية، إنما هي عبارة عن حل قانوني للإشكالية محل الاستشارة، تكون في شكل خلاصة للمعلومات التي تحصل عليها الطالب من الوثائق، مع الاستنتاجات الأساسية للموضوع محل الدراسة.